المقدّمة:

يُعد العراق من أهم دول المنطقة لأنه يُمثّل نقطة الأســـاس والالتقاء مع بلدان عربية وأجنبية لما يمتلكه من موقع جيوستراتيجي، وله من التأثير في كثير من القرارات، التي قد تُتّخذ من دونه، فضـــلاً عن إمكاناته المادية الهائلة، بســـبب توفّر الطاقات البشـــرية من جهة، والنفط والمياه والأراضي الخصبة والمعادن- بأنواعها- من جهة أخرى.

إنّ علاقات العراق الإقليمية قد مرّت بمراحل ومنعطفات، كان لها الأثر في كثير من المتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي انعكست مباشرةً على طبيعة مساراته ومجمل تفاعلاته: في الحياة السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

انقطعت علاقات العراق مع بعض الدول الإقليمية، العربية والأجنبية، ولاســـيما المجاورة للعراق؛ نتيجةَ تفرّد النّظام الســياســي الســابق في القرارات لسـياسـية العراق، ومؤثّراتها مع الدول المجاورة، الذي كان من نتائجه الحرب الطويلة، التي اسـتمرّت (٨) سـنوات مع الجارة إيران عام ١٩٨٠م واستنزافها الطاقات البشرية والمادية، فضـلاً عن قيام النّظام باتخاذ قرار اجتياح الكويت في ٢ آب عام ١٩٩٠م، الأمر الذي أدى إلى تعقيد علاقات العراق مع محيطه الإقليمي – على وجه خاص – والدولي على وجه عام. إذ عانى العراق وشعبه منذ عام ١٩٩١م كثيراً من التراجع الاقتصادي والاجتماعي؛ بسبب العقوبات الدولية، التي فرضت عليه نتيجة، غزوه لدولة الكويت، وإخراجه منها بالقوة العسكرية الدولية والمعروفة بـــــ: حرب الخليج الثانية الأمر أدى إلى تراجع مكانة العراق بوجه عام مخلفةً ورائها مشاكل جمّة في مقدّمتها العُزلة الدولية والإقليمية.

لذلك بات بعض الدول المجاورة يصـــفون العراق بأنه كيان غريب داخل محيطه الإقليمي والمنظومة الدولية بوجه عام، وهذا ما انعكس ســلباً على المجتمع وحياته اليومية، وبدأت الهجرة والهروب بسبب شدة المعاناة سواء أكانت من الداخل أم من الخارج.

وقد شهد العراق تغييراً جذرياً بعد الاحتلال الأمريكي، الذي كان سبب سقوط النّظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩م، فقد ســـعت الولايات المتّحدة الأمريكية إلى ممارســـة دور فاعل وحيوي في العراق لمجموعة مدخلات داعمة لدوره المحفز الذي يمكّن العراق رعاية المصـــالح الأمريكية بصورة مباشرةً أو غير المباشرة، لذلك فهي ستعمل على توظيف العراق في مهمة صعبة إقليمياً، وســتكون غير جادة في أن يكون للعراق دور مؤثّر وفاعل من أجل مصــالحها ومشــاريعها في المنطقة والعراق، بدأً باحترام حسن الجوار، وعدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء أكانت المجاورة أم غيرها، فضـــلاً عن العمل على بناء علاقات خارجية جيدة مع دول العالم كافة،

باستثناء (إسرائيل). وتكون دولة العراق فاعلة ونشطة قد تُسهم في تحقيق قواعد الأمن والاستقرار الدوليين، وتهتم بالازدهار والتنمية الاقتصادية للمجتمع العراقي، فضلاً عن الابتعاد عن المصالح النفعية الضيّقة، وعدم السير على وفق سياسة المحاور والتكتّلات الصغيرة والكبيرة، التي لا تحقق الفائدة للعراق والعراقيين على حدٍّ سواء، وقد أكّد ذلك القول قيام وإعلان دستور دائم عام ٢٠٠٥م، إذ جاء في المادة الثامنة منه على أن سياسة العراق الخارجية، تُعد من الثوابت وتكون ركناً أساسيا وجوهرياً من أركان سياسته الخارجية بوجه عام، وبداية لبناء عهد سياسي جديد قادر على التّخلص من حالات الجمود، والابتعاد غير المبرر في علاقات العراق الإقليمية والدولية بوجه خاص.

إلا أنه في الواقع العملي لم يتغيّر الحال كثيراً؛ لأسباب شتى تقع، في مقدّمتها التحديات الداخلية، التي مارست دوراً رئيساً في السياسة الخارجية لبعض الدول، التي أخذت تشكّك في عملية التغيير الديمقراطي في العراق بما بدأ يحدث من مواقف وسياسيات سلبية تجاه العملية السياسية، سواء أكانت تلك المواقف معلنة أم غير مُعلنة، ودول أخرى شقيقة، وأخرى مجاورة، وغير مجاورة أخذت تعمل لمحاربة النّظام السياسي الجديد بغية إفشاله.

ويبدو ذلك القلق واضحاً لما لهذه التجربة السياسية في تهديد مستقبل بعض الأنظمة القائمة، لاسيما ممن يرون أنّ العراق سيؤثّر لاحقاً في بلدانهم ثم تراجع الحماس عنها، إذ كان لقسم من الدول دور كبير وفاعل فيما تشهده الساحة العراقية على الأمن الوطني العراقي، بواسطة عمليات إرهابية تقوم بها جماعات متطرّفة، مدعومة بالمال والسلاح. وصدرت بالعلن والخفاء فتاوى هدفها تكفير العراقيين، كي تضمّن قتل الأبرياء من أبناء الشعب العراقي كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، الهدف منه تمزيق لحمة النسيج الاجتماعي الوطني والعرقي للمجتمع العراقي، وخلق الفتن الطائفية لنشر أفكار لا تهدف إلى إحياء الدين بقدر ما تُسهم في تخريب العراق، كي يبقى ضعيفاً ممزّقاً ومتشرذماً، ليس له أي دور فاعل ومؤثّر مع محيطه الإقليمي؛ خوفاً من تزعّمه قسم من الدول الإقليمية، لما يمتلكه من مقوّمات مادية وبشرية، قد تمكّنه من ذلك.

وبما أن الأمن الوطني يُمثّل المجال الدائم الذي يسعى إلى تأمينه صانعوا القرار، فإن الأدبيات الحيوية والإستراتيجية سعت دائماً في البحث عن الأُطر النظرية الأساسية، التي تدعم هذا الاتجاه دون غيره، الأمر الذي جعل مستوى التقدم العلمي في الدراسات الأمنية العراقية، يرتقي إلى محاولات جديدة وهادفة، إذ استطاعت ربط الأمن الوطني بمجالات قد تتّصل بالاقتصاد، أو السياسة، أو الثقافة مباشرةً، لتُسهم في زيادة القدرة على التخطيط والتّنبؤ والتحسّب لمواجهة كثير من التهديدات والتحديات المحتملة، سواء أكانت من الداخل؟ أم الخارج.

وبعد عام ٢٠٠٣م، أصبح الهاجس الأمني يُمثّل العنوان الواضح في الأداء السياسي العراقي، الذي أثّر على المجالات المرتبطة به جميعها مباشرةً أم بأسلوب آخر، الأمر الذي انعكس بوجه

عام على طبيعة السياسات المرسومة المطبقة التي تعتزم الدولة القيام بها لبناء العراق الجديد، ولاسيما على صعيد أمن العراق الوطني المحلي والخارجي. وهو ما يُسهم في إيجاد وسائل جديدة للتعامل مع أنواع كثيرة من التحديات، والتهديدات التي أثّرت – بمجملها – على الخطط الإستراتيجية جميعها، لبناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣م بسبب ما تعرّض له العراق من مشاكل جمّة حتى اليوم.

أهمية الدراسة:

إنّ موضوع تحقيق الأمن الوطني العراقي، يُمثّل ضرورة ملحّة لاستقرار العراق، لما يعانيه اليوم من تهديدات خطيرة، بسبب وجود قوى منفردة، أو مجتمعة تعمل على إضعاف العراق عكس ما يتطلّب الأمر من جهود في سبيل توفير النّظام المستقر إقليميا في العراق، فضلاً عن وجود مجموعة من التهديدات التي تؤّثر بأية وسيلة على وجوده في الساحة الدولية، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣م، ومن هنا تظهر لنا قيمة وأهمية دراسة الاندماج والانفتاح الإقليمي للعراق مع جيرانه وأشقّائه في ظل المتغيّرات والمعطيات للواقع الداخلي منذ احتلاله عام ٢٠٠٣م وإلى الآن، فضلاً عن معطيات الواقع الخارجي الذي تمثّل في إشكالية القبول والرفض من تلك الدول، ولاسيما مع الحكومات التي حكمت العراق وتفاعلها مع القوى الإقليمية للخروج بعراق جديد، يتفق مع متغيّرات ما بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣م.

ونرى أنّ الهدف هو إيجاد الوسائل والسبل التي يمكن التوصّل اليها لتحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق، بسبب ما تعرّض إليه من تدهور لحق الضرر في المجتمع بوجه عام، والبُنى التحتية بوجه خاص. وإن هدفنا من هذه الدراسة هو تهيئة بعلاقات إقليمية تهدف إلى تأمين وتنمية الأمن الوطني، الذي يُمثّل حياة المجتمع كلّه بالإمكانيات والمستلزمات التي تتوفّر في العراق، والتعرّف على نوع التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، بغية تحديد الوسائل الكفيلة لمواجهتها اليوم ومستقبلاً.

مشكلة الدراسة:

إنّ مشكلة الدراسة تبيّن كيفية تمكين العلاقات الإقليمية للعراق بعد عام ٢٠٠٣م، أن تؤّثر انعكاساً على الأمن الداخلي، وإنّ الخارج (الإقليمي) له تأثيرات سياسية وأمنية واقتصادية وأنّ الاختلافات الإقليمية تؤثر هي الأخرى في الوضع الداخلي ولذلك يجب معرفة الحقائق والأبعاد لرسم سياسة أمنية عراقية شاملة، تؤمن الحماية الداخلية للمجتمع العراقي التي تؤمن وتتميّز